

تاريخ القبول: 2021/01/26

تاريخ الإرسال: 2020/01/20

تاريخ النشر: 2021/04/30

دور الملكيات الوقفية في تنمية المجال الحضري: حالة قسنطينة The role of waqif properties in the development of the urban space, Case study. In Constantine

د. آسيا ليفة¹المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة (الجزائر) assianahal@yahoo.fr¹

الملخص:

الأنظمة العقارية في جميع الدول مرتبطة بتاريخها وحضارتها، والدّارس لتاريخ الجزائر يلاحظ أنّ المسألة العقارية كانت تتغيّر حسب الأنظمة والقوانين فالوقف أو الحبوس من مكونات التراث الإسلامي، لهذا فهو نوع من أنواع الملكيات العقارية ويجب استثماره في أهداف اجتماعية وثقافية، ويمكن أن يلعب أدورا كبيرة في تنمية واستدامة التخطيط العمراني والثقافي، لكن إشكالية الوقف أو الحبوس في بنية المدينة تفرض نفسها لهذا جاءت هذه الدراسة بهدف فتح المجال للجغرافيين والمهندسين والخبراء العقاريين وعلماء الاجتماع لدراسة واستغلال الوقف في:- التطور العمراني والحضاري للمدينة. - تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه ملكية الحبوس في تسيير وتنظيم المدينة؛ لنصل في نهاية البحث لأهمية ملكيات الحبوس ودورها في تنمية المجال العمراني القسنطيني.

الكلمات المفتاحية: الملكيات العقارية، الحبوس، مدينة قسنطينة، تنمية المجال الحضري.

Abstract :

The properties regulations in all the countries are related to their history and civilization, and those studying the history of Algeria notice that the properties issue has been changing according to rules and regulations. "Waqf" or "Habous" is amongst the components of the Islamic inheritance that is why it is considered as one of the kinds of the immovable properties that must be invested in cultural and sociable goals and could play important roles in the development and sustainability of the cultural plans but The problematic of "waqf" imposes control in the construction of the city therefore this study aims at opening up the door particularly to geographers, architects, property expert and sociologist to study and exploit "wakf" in:-Urban and civilizational development of the city.-to shed light on the role that the property of "Habous" play in the management and arrangement (adjustment) of the city.

At the end of the research booking for the importance of the properties of "Habous" and its role in the development of the urban space in Constantine

Key words: Estate, properties, Habous, the city of Constantine, the development of the urban space.

1. مقدمة:

تنمية المجتمع تعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة المستدامة، لذا تعتبر ملكيات الحبوس أو الملكيات الوقفية من أهم الملكيات المساعدة على تنمية المجال الحضري والذي ينعكس على الحياة السوسيو اقتصادية للمدينة، فالملكيات العقارية الوقفية أو الحبوس ذات المصدر الإسلامي، هي عقد معقد يتضمن الهبة كذلك، وهو عطاء بقصد الخير، ملكيات الحبوس جد مهمة وعديدة بالأخص بمدينة قسنطينة وضواحيها والتي كانت تدار بمكتب خاص يسمى بيت المال، والبعض من أموال الحبوس تنقل وقت الحج للحرم المكي والمدني.

للقوف مؤسسة مركزية في البلاد الإسلامية لعبت أدوارا متشعبة أثرت في الحياة الاجتماعية في المدن والأرياف منذ العهد العثماني، ويمكن توظيف مادة الأوقاف في دراسة العمران والمعالم العمرانية وحركة الملكية العقارية، فالقوف من مكونات التراث الإسلامي عامة والتراث القسطنطيني خاصة، لهذا فهو نوع من أنواع الملكيات العقارية ويجب استثماره في أهداف اجتماعية وثقافية ويمكن أن يلعب أدورا كبيرة في تنمية واستدامة التخطيط العمراني والثقافي، لكن مسح الملكيات الوقفية وتسييرها وتوظيفها في تنمية المجال الحضري تفرض نفسها وهنا يفتح المجال للجغرافيين والمهندسين والخبراء العقاريون وعلماء الاجتماع لدراسة واستغلال الوقف، في التطور العمراني والحضاري وتسلط الضوء على الدور الذي تلعبه ملكية الحبوس في تسيير وتنظيم المدينة.

2. مؤسسات الأوقاف بقسنطينة

الأوقاف مؤسسة مركزية في البلاد الإسلامية لعبت أدوارا متشعبة أثرت في الحياة الاجتماعية في المدن والأرياف ويمكن توظيف مادة الأوقاف في دراسة العمران والمعالم العمرانية وحركة الملكية العقارية، أهم عقود الأوقاف تعود لنهاية القرن الثامن عشر الميلادي وتحديدًا إلى فترة حكم صالح باي (1771-1792) تتمثل باختصار في ورقات متفرقة عددها 73 صفحة وبها أكثر من 60 عقدا، توجد العقود الأصلية لهذه الأوقاف في حوزة بن جلول أما النسخة المصورة فهي محفوظة بمصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة¹.

فالقوف أو الحبوس من مكونات التراث الإسلامي عامة والتراث القسطنطيني خاصة، لهذا فهو نوع من أنواع الملكيات العقارية ويجب استثماره في أهداف اجتماعية وثقافية ويمكن أن يلعب أدورا كبيرة في تنمية واستدامة التخطيط الثقافي وقد تناول العديد من الأساتذة والباحثون الجزائريون وغيرهم موضوع الوقف أو

الحبوس وعلى رأسهم الأستاذ الباحث ناصر الدين سعيدوني وفاطمة الزهراء قشي لتبقى مؤلفاتهم تحمل بصمة المؤرخ الجزائري، تحدثت الباحثة قشي فاطمة الزهراء في رسالة دكتوراه الدولة في التاريخ قسنطينية المدينة والمجتمع أواخر العهد العثماني عن مكانة الوقف في المدينة وأصدرت كتابا سجل صالح باي للأوقاف به كل أوقاف الباي يمكن تلخيصه حسب متطلبات بحثنا في:

1.2 أوقاف صالح باي الخيرية: تتمثل في 19 عقدا أبرمت في الفترة الممتدة من 1188هـ إلى غاية 1199هـ كلها أوقاف خيرية لخدمة المسجد والمدرسة الكتانية، تتمثل في حوانيت فاق عددها 24 حانوتا ومنازل بحي الشارع، وبالقرب من سوق الجمعة وهي تتركز في الجهة الشمالية لمدينة قسنطينة فوق رحبة الصوف، بالموازاة مع حائط القصب من الجهة الغربية، وفي الوسط نجد كل من مسجد سيدي الكتاني، سوق الجمعة، الشارع وحتى باب القنطرة.

2.2 أوقاف صالح باي الخاصة: وتمثلت في 19 عقدا منها حبوسا تخص منازل بمدينة قسنطينة وأخرى رقعا خارج قسنطينة كما هو موضح في العقد رقم 04 المحرر عام 1193 وهو الذي يتحدث عن حبس رقعتان تمتدان من شعبة "بوطنبل" إلى "قج الله وأكبر" حتى واد بو مرزوق 2 (حاليا من حي الصنوبر الى الهضبة). كما كان يوقف لنفسه أملاكا وعقارات تقع شمال وجنوب قسنطينة ومن أهمها:

*-أوقف لنفسه عقارات شاسعة يطلق عليها "وطن" في أطراف عنابة حاليا كم أحبس بنفس المنطقة ثلاث قطع أخرى لفائدة الساقية (قناة السقي). *-تمكن صالح باي بفضل عقود البيع والتبادل من الحصول على 10 قطع صالحة للزراعة كلها تقع على أبواب مدينة بسكرة. *-حبس "وطن" مجزأ إلى 11 قطعة تقع تحديدا في منطقة الحامة أين طور زراعة الأرز. *-أكبر عملية للباي تمثلت في شراء 30 قطعة أرضية وحديقة قريبة من سفح جبل شطابة.

وبهذا شكل صالح باي ملكية خاصة كبيرة جدا لنفسه على الأراضي المحيطة بضريح "سيدي محمد الغراب" وهناك شيد مسكنه الريفي، وهذه الملكيات العقارية تحصل عليها خاصة بالشراء من عند أسلافه نذكر بالأخص ممتلكات عائشة بنت حسين باي³.

3.2 أوقاف أعيان مدينة قسنطينة: المقصود هنا هو تبويب كل المعاملات العقارية لأعيان المدينة في سجل صالح باي للأوقاف وقد تمثلت في عمليات شراء أو بيع أو معاوضة أو تأسيس الوقف بلغ عدد العقود الموثقة لأعيان المدينة 24 معظمها وقفيات مباشرة وبعضها عقود بيع أو معاوضة وكان صالح باي أو ناظر الأوقاف أو وكيل بيت المال طرفا في العديد منها.

جدول رقم 01: أوقاف أعيان مدينة قسنطينة

الأعيان	الوظيفة أو النسب	عدد العقود
مصطفى قيسارلي	ناظر أوقاف	7 عقود
علي كوجك علي		7 عقود
رضوان خوجة	وكيل بيت المال	عقدان
عاشق أعمر		شراء+تحبيس
محمد بن عباس	سراج دار الامارة	1 عقد
أحمد بن المختار باش خزناجي		1 عقد
المكرم سعد المعتق أمة الله حفصة بنت منصور		1 عقد
المازوزية بنت محمد خوجة	قريب صالح باي	1 عقد
عائشة بنت المعظم حسين بيه	باي 1754-1756	1 عقد
راضية بنت قاصد علي شاوش		1 عقد

المصدر: فاطنة الزهراء قشي: سجل صالح باي للأوقاف، مرجع سابق، 2007.

لكن الخرائط والمخططات التي تحصلنا عنها وضحت ملكيات خاصة كبيرة جدا متواجدة في تلك الفترة وأسماء أصحابها لم تظهر قائمة أوقاف أعيان المدينة أكبرها ملكيات صالح باي متبوعة بملك بن جلول بالمنطقة المسماة جبل الوحش، بالإضافة إلى كل من ملكية إبراهيم خوجة الواقعة خارج مقاطعة بكيرة، باتجاه الحامة بوزيان وتعدد الملكيات في المقاطعة المسماة الرمال وهي ضفاف بومرزوق والرمل حاليا.

كان هذا فيما يخص الملكيات الوقفية في العهد العثماني وقد تعاقبت السياسات العقارية على ملكيات الوقف من الحقبة الاستعمارية الى غاية الجزائر المستقلة.

غياب المعلومة المسحية بالرغم ان الشروع فيها يعود للحقبة الاستعمارية بالإضافة لتعقد الدراسات العقارية والحضرية تحديدا، وبما أن العقارات المبنية المصنفة حبوس كلها تقع في المدينة القديمة فإن عملية المسح ستحصى عقارات عديدة مازالت لم ترى النور، لكن دراستنا الميدانية للأحياء الهشة المزالة بقسنطينة "باردو" سمحت بالولوج للحقائق التالية

3. دراسة عقارية للأحياء الهشة المزالة بقسنطينة

1.3 "حي باردو":

الأحياء الهشة المزالة هي رحمانى عاشور (باردو 1 باردو 2) وباردو 3 بن زويد عاشور 1، بن زويد عاشور 2 حي رومانبا، وقد أسفرت العملية على ترحيل عدد كبير من العائلات إلى المدينة الجديدة علي منجلي وفق الجدول التالي:

جدول رقم 02: إجمالي الأسر المرحلة في عملية إزالة السكنات الهشة بقسنطينة

الحي المعني بالعملية	تاريخ الترحيل	عدد الأسر المرحلة	عدد الأسر المرحلة بعد الطعن
باردو 1 (عين عسكر 1)	جانفي 2008	578	702
باردو 1 (عين عسكر 2)	أوت 2008	365	431
باردو 2	ديسمبر 2008	99	110
بن زويد عاشور 1 و 2	أفريل 2009	165	184
حي رومانيا	من أفريل إلى سبتمبر 2010	778	893
المجموع		1985	2320

Badia BELABED-SAHRAOUI :le renouvellement de Bardo pour une transformation durable de Constantine 2012

يوضح لنا الجدول الأسر المرحلة وعدد السكنات الجديدة الموزعة بحيث بلغ العدد الإجمالي للمرحلين 893 أسرة و هو رقم مرتفع، و كلهم حولوا للمدينة الجديدة علي منجلي، بالإضافة إلى عملية تعويض أصحاب العقارات المبنية السكنية والتجارية للأحياء الثلاث، ودراستنا اهتمت بوضعية العقارات كيف تم تعويض أصحابها سواء كانت سكنية أو تجارية، وما هي وضعية الملكيات العقارية الفردية غير الموثقة أو غير المسجلة؟.

باردو 1: الحي يتشكل من 194 حصة ويشغل مساحة 57872.54 م² أي 5هـ

78 أر 72 سار فهو أكثر مساحة وحصصا من باردو 2

جدول رقم 03: طبيعة الملكية العقارية لباردو 1

النسبة	المساحة م ²	طبيعة الملكية
19.30	11175.05	أملاك الدولة
17.19	10000	ملكيات الحبوس
63.50	36697.5	الملكية الخاصة
100	57872.54	المجموع

المصدر: معطيات مديرية أملاك الدولة 2011+ معالجة شخصية للباحثة

الملاحظ من الجدول 03 أن الحي تسيطر عليه الملكية الخاصة أما للملكية الحبوس فتمثل 17.19% بينما طبيعة الملكية الخاصة فهي جد متباينة بسبب المساحة وطبيعة الملكية، فنجد حصص عقارية بمساحة تفوق 4000 م² تعود لأربع مالكين فقط اثنان منهم هم أصحاب الأراضي وهم كل من "كمون" و "بولحمير" وحسب العقود المطلع عليها فتاريخ الحصول على العقارات يعود للحقبة الاستعمارية. (مع العلم أن أصحاب الملكيات الكبيرة في العقار الحضري وفي هذا الحي تحديدا تكون ابتداء من 1000 م²).

حي باردو 2: يتشكل الحي من 133 حصة، مساحته تقدر بـ 25596.44 م² وتنقسم طبيعة الملكية إلى ثلاث.

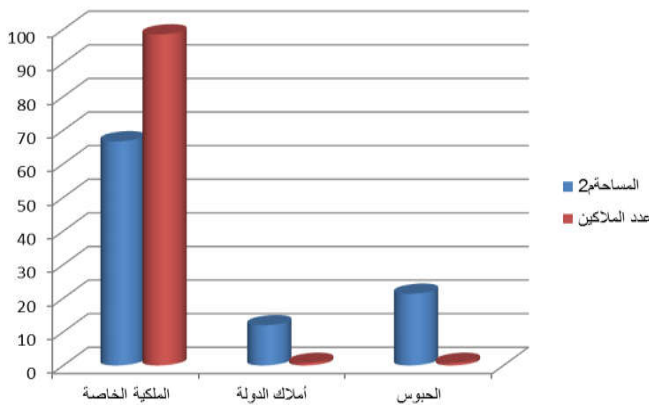
جدول رقم 04: دراسة الملكية العقارية لحي باردو2

النسبة	المساحة م ²	طبيعة الملكية
12	3065.81	أمالك الدولة
67	17109.5	الخاصة
21	5473.18	الحبوس
100	25596.44	المجموع

المصدر: مديرية املاك الدولة 2011+المحافظة العقارية 2011+ معالجة شخصية

للباحثة

الشكل رقم 01: نوعية الملكية بحي باردو02



فيما يخص ملكية أملاك الدولة فهي تمثل ملكيات الدولة العامة والخاصة أما الوقف فيحتل الحصة رقم 17 يشكل ملكية وحيدة في الحي، ومنه فالملكية السائدة هي الخاصة وهي بدورها متباينة في المساحة ،عدد الملاكين ونوعية الملكية، فالملكية الخاصة في الشيوخ تمثل 75 % من الملكية الخاصة.

2.3 ازالة حي بن زويد عاشور(جنان التشينة)

كما قلنا سابقا فإن إزالة هذه السكنات الهشة أو الأحياء القديمة تدخل في إطار عملية التحديث العمراني وبناء أو تشييد الجسر العملاق "صالح باي" القاطع لواد الرمال، هذا الحي يتشكل من شطرين بن زويد عاشور 1 و2 بن زويد عاشور 1 مساحته 3هـ 43أر 96.07سأر يقع ما بين حي رومانيا والضفة اليمنى لوادي الرمال ويتصل بوسط المدينة عن طريق الحي رحمانى عاشور "باردو" عن طريق جسر الشيطان (Pont de diable).

جدول رقم 05: وضعية عقود الملكية للحي. بن زويد عاشور 1

طبيعة الملكية	نوعية العقود	العدد	النسبة %
ملكية الدولة	ملكيات خاصة	03	4.68
ملكية الدولة	مستغلة من طرف الآخرين	06	9.37
ملكية خاصة	عقود رسمية	39	60.93
ملكية خاصة	عقود رسمية "حبوس"	01	1.56
ملكية خاصة	عقود عرفية مسجلة	06	9.37
ملكية خاصة	عقود عرفية غير مسجلة	09	14.09
المجموع		64	100

فيما يخص بن زويد عاشور 1 ن سجل أول مرة تعدي على ملكية الدولة وهذا باستغلال مساحة 10أر 30سأر 4

أما أصحاب العقود الرسمية فيشكلون الأغلبية بـ 60.93 % أما العقود العرفية

الحي	طبيعة الملكية ونسبتها المئوية		
	أُملاك الدولة	الملكية الخاصة	الحبوس
باردو 1	36,5	63,5	19.11
باردو 2	12	67	21
بن زويد عاشور 1	14,05	84,39	56,1
بن زويد عاشور 2	24,01	75,99	0
حي رومانيا	5	95	0

غير المعترف بها فتشكل 14.06 % وهي حالة أخرى تريد من تقاوم المنازعات العقارية.

جدول 06:الوضعية الإجمالية للأحياء المزالة بقسنطينة

المصدر:الباحثة 2011

التحديث العمراني وإزالة السكنات الهشة زاد في تقاوم ظاهرة المنازعات العقارية بسبب إشكالية قيمة التعويضات من جهة وإشكالية العقود العرفية من جهة أخرى.

بعد سياسة التهديم التي عرفتها هذه الأحياء خاصة "باردو" وبن زويد عاشور "جنان التشينة" وجدنا انه تم التكم على ملكيات الحبوس ولم تدمج التعويضات في صندوق الاوقاف، بالرغم من صدور قانون الاوقاف تحت رقم 10/91 الصادر بتاريخ 1991/04/27، يعتبر هذا القانون أول تشريع منظم رسميا للوقف الجريدة الرسمية الجزائرية، الذي أقرالحماية والتسيير والادارة الى السلطة

المكلفة بالأوقاف، ومن هنا بدأت تجسيد استقلالية القوانين الخاصة بالأوقاف في الجزائر من حيث مختلف الاحكام المتعلقة بها وايضا الادارة والتسيير .

يسمح القانون الجزائري باستغلال الممتلكات الوقفية ويحميها، فدستور سنة 1989 كان صريحا في ذلك عندما نصت المادة 49 منه على: "أن الأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها، ويحمي القانون تخصيصها"

المشرع ذكر مادة واحدة حول استثمار الأملاك الوقفية وهي المادة 45 مبيئا أن الأملاك الوقفية تنمى وتستثمر وفقا لإرادة الواقف، وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في مجال الاوقاف، وبشكل عام يمكن القول أن قطاع الأوقاف في الجزائر يعاني من أربع مشاكل أساسية، تشكل حلولها في نفس الوقت الآليات الأنجع لإعادة الاعتبار للوقف كقطاع تنموي :

1- ضعف الاستثمار في قطاع "الوقف": تدني المردودية المالية إلى النسبة الضعيفة من أموال "الوقف" المستثمرة، وهو ما حول الأملاك الوقفية من مصدر للتمويل والثروة ورهان للتنمية المحلية إلى عبء عن ميزانية الدولة من حيث نفقات تسييرها أو الحفاظ عليها، وهو الأمر الذي يتطلب حملة واسعة لإحصاء دقيق الأموال "الوقف" من حيث الحجم والنوع، ومن ثم البداية في وضع استراتيجية اقتصادية لرفع معدلات الاستثمار فيما هو متاح منها وتشجيع المواطنين للإقبال على "الوقف" وتخصيص جزء من أموالهم وممتلكاتهم للنفع العام⁵.

2- غياب تصور علمي للاستثمار في أموال "الوقف" بكل أنواعها، وتعطل جد مزمّن في آلية الابتكار الاقتصادي في كيفية إدماجها كمورد لتمويل التنمية المحلية والاستفادة منها في دعم الاستثمار الزراعي والفلاحي والخدمي، توفير مناصب شغل، وخلق الثروة بشكل عام، وهو ما يستوجب الاحترافية في التعامل مع كل ما هو "وقف" من خلال تشكيل لجان موسعة ومتخصصة تضمن أفرادا وخبراء من

جميع الميادين من مشايخ الفقه إلى خبراء الاقتصاد والقانون، مروراً بالفاعلين في المجتمع المدني وغيرهم ممن لديهم صلة مباشرة أو غير مباشرة.

3- نقص الوعي بأهمية "الوقف" كثروة اقتصادية أكثر منها كسلوك ديني أو مبادرة إنسانية لدى المواطنين ومنتخبي المجالس المحلية على حد سواء، وهو ما يتطلب حملة واسعة تشارك فيها كل الجهات المعنية لنشر مثل هذا الوعي، وهو ما سيساهم بقوة في رفع حجم قطاع "الوقف"، ومن ثم رفع حجم إيراداته ومنافعه ما سيسهم بقوة في دعم التنمية المحلية.

4. التسوية القانونية للأموال الوقفية :

تعتبر التسوية القانونية للأموال الوقفية المرحلة الحاسمة التي تسبق عملية الاستثمار الوقفي حيث لا يمكن لنا الدخول في هذه المرحلة دون الحصول على عقود وسندات رسمية للأراضي الوقفية الصالحة للبناء، ولقد تطلبت منا التسوية القانونية عناية وتركيز خاصين من أجل التوثيق الرسمي للأموال الوقفية وشهرها لدى مصالح الحفظ العقاري، ونشير هنا أن هذه العملية تختلف حسب نوع ووضعية الأملاك الوقفية المعروفة والمستغلة بإيجار والتي ليست لها سندات رسمية، أو أملاكاً وقفية مجهولة، وتم اكتشافها في إطار عملية البحث أو أنها مخصصة للشعائر الدينية، ولقد عملت الوزارة على الاستفادة من التشريعات العقارية السارية المفعول قدر الإمكان، كعملية إعداد المسح العام للأراضي حيث حصلت على الدفاتر العقارية للأوقاف الواقعة في المناطق التي يتم فيها عملية المسح، وقد تم اتخاذ الأساس القانوني للتسوية القانونية للأموال الوقفية بالتنسيق مع وزارة المالية، وبعض الوزارات المعنية في صيغة تعليمات وزارية مشتركة أدت كلها إلى تسارع وتيرة التسوية القانونية للأموال الوقفية .

5. الاستثمار الوقفي

تعد عملية الاستثمار الوقفي محصلة المراحل السابقة التي عرفتها الأملاك الوقفية ابتداء من حصرها والبحث عنها واسترجاعها إلى غاية تسوية وضعيتها القانونية بإعداد سندات رسمية لها، وقد عملنا على تعديل قانون الأوقاف رقم 10/91 بموجب القانون رقم 07/01 المؤرخ في 28 صفر 1422 الموافق لـ 22 ماي 2001، وذلك لفتح المجال لتنمية واستثمار الأملاك الوقفية سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف (خاصة بعد ارتفاع مداخيل الأوقاف)، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة، وقد عملت الوزارة على بعث مشاريع وقفية نذكر من بينها 6 :

أ- مشروع بناء مركز تجاري وثقافي بوهران: يتم تمويله من طرف مستثمر خاص على أرض وقفية، ويشتمل المشروع على مرش به أربعين غرفة - مركز تجاري - مركز ثقافي إسلامي - موقف للسيارات وبلغت نسبة الانجاز به نسبة 90 % .

ب - مشروع بناء 42 محلا تجاريا بولاية تيارت: يدخل هذا المشروع في إطار عملية استغلال الجيوب العقارية الواقعة بالمحيط العمراني بكل الولايات ولصالح فئة الشباب، وقد تم تمويله من صندوق الأوقاف .

ج - مشاريع استثمارية بسيدي يحيى ولاية الجزائر: تتمثل في انجاز مراكز تجارية وإدارية على أرض وقفية ممولة كلها من طرف مستثمرين خواص بصيغة الامتياز (Concession) مقابل مبالغ مالية قدرها الخبير العقاري المعتمد المختص.

و - مشروع استثماري بحي الكرام (مكاسي) ولاية الجزائر: يعد نموذجا للاستثمار الوقفي، لما تميز به من مرافق اجتماعية و خدمات تتمثل في: مسجد، 150 سكن، 170 محلا تجاريا، عيادة متعددة التخصصات، فندق، بنك، دار الأيتام، زيادة على المساحات الخضراء، تجري هذه الأعمال طبقا لتوجيهات فخامة السيد رئيس

الجمهورية المنبثقة من حرصه على بعث مؤسسة الأوقاف من جديد لتؤدي دورها المنوط بها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ز - مشروع شركة طاكسي وقف: الذي انطلق منذ ثمانية (08) أشهر بـ 30 سيارة سمح بتشغيل 40 مواطنا والدراسة جارية بغرض توسعته لولايات أخرى 7.

خلاصة:

الملكيات الوقفية شاهدة في المدينة العربية الاسلامية والوقف الاسلامي شمل مختلف أنواع العقارات من مساجد، دكاكين، منازل وحتى الأراضي فهو استثماري خيري في الجانب المعماري حافظ على نمط البناء المعماري المحكم، والذي يدوم مئات السنين، وحافظ على استقرار المدن بالأسواق، والمدارس، والمتاجر، والمرافق، وأسهم في تحسين وتطوير نوعية وجودة الخدمات للمنتفعين بها، وإزالة السكنات الهش. بقسنطينة ومصادرات الملكيات الوقفية احسن دليل على أهمية الملكيات العقارية الوقفية وانتشارها عبر المدينة ، فالمنشآت الوقفية كان لها دور هام في ازدهار المدن، وتميمتها لهذا لا بد من:

- إنشاء الهيئة الوطنية للأوقاف التي تتمتع بالاستقلالية الشخصية الاعتبارية للإشراف العام على الاوقاف؛

- العمل على نشر الوعي والثقافة الوقفية في المجتمع وتفعيل دور الإعلام في ذلك؛

- إدماج مادة الوقف في البرامج التعليمية بمختلف الأطوار؛

- ضرورة إنشاء إدارة متكاملة بين مؤسسات الوقف في الأنشطة ذات العائد الاجتماعي الكبير؛

- العمل على إيجاد صيغ تسمح في استثمار ملكيات الوقف في العمل الخيري والاجتماعي، كبناء دور الحضانة لليتامى ومساكن للأرامل والمطلقات، تعويض العقارات الوقية للقيام بمشاريع استثمارية خيرية تسمح بخلف وظائف شغل.

5.المراجع

- 1: فاطمة الزهراء قشي: مؤسسات الاوقاف في قسنطينة في العصر الحديث مصادر وأطروحات، أعمال ندوة الجزائر العلمية الوقف في الجزائر أيام 29-30 ماي.2001
- 2: فاطمة الزهراء قشي: سجل صالح باي للاوقاف:1771-1792
- 3: Isabelle Grangaud : la ville imprenable, histoire sociale de Constantine au XVIII éme siècle.
- 4: مديرية املاك الدولة ، ملف باردو 2011
- 5: مصطفى أحمد بن حموش، الوقف وتنمية المدن من التراث إلى التحديث، ندوة الوقف الإسلامي، 6-7 ديسمبر 1997، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين.
- 6: مديرية الأوقاف، الأوقاف الجزائرية، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر
- 7: محمد البشير الهاشمي مغلي ، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، العدد السادس، مارس 2002، المركز الوطني للدراسات والبحث من الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر.